حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

ركود أم انتعاش.. قراءة في تقرير البنك الدولي

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/04/01

فاجأت البيانات الأخيرة حول معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بعض المراقبين وأصابتهم بنوع من الدهشة، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011 حوالي 10.7%، وهو رقم لا يتناسب مع القلق التي ظهر في الشهور الأخيرة من إمكانية حدوث ركود اقتصادي نتيجة الأزمة المالية الحادة التي تمر بها السلطة الوطنية، والتشاؤم الذي صاحب عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقاولين وموردي الأدوية وغيرهم. وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام معدلات النمو خلال السنوات الخمس الماضية، فسوف يبدو و "كأن" هناك نموا مستداما ومضطردا في الأراضي الفلسطينية. فقد بلغ معدل النمو خلال هذه السنوات الخمس حوالي 8% سنويا، وهو رقم يمكن أن تحسدنا عليه كثير من دول العالم، بما في ذلك دول العالم الأول. أين هي المشكلة أذن؟

المشكلة تظهر في التفاصيل التي تعكس صورة مختلفة ومتناقضة. ففي الضفة الغربية انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مضطرد خلال السنوات الماضية، من حوالي 14% عام 2008 إلى 5.8% خلال العام الماضي، كما انخفض معدل النمو في حصة الفرد من الناتج الإجمالي في الضفة الغربية من حوالي 11% عام 2008 إلى أقل من ثلاثة في المائة عام 2011، وهي نسبة متواضعة، ولكنها متوقعة، في ظل الأزمة المالية التي عانت منها الحكومة الفلسطينية خلال العام الماضي. ويعزو البنك الدولي هذا الركود في النشاط الاقتصادي للضفة الغربية إلى عاملين أساسيين، أولهما تراجع حجم المساعدات الدولية التي تقدمها الدول المانحة، وثانيهما القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة للأفراد والسلع، إضافة إلى توقفها أو تهديدها بالتوقف عن تحويل مستحقات الضريبة التي تجبيها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

من أين جاء ذلك النمو في الناتج الإجمالي للأراضي الفلسطينية إذن؟ لا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليدرك أنه جاء من قطاع غزة. فقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل النمو في القطاع بلغ خلال العام

الماضي 26.6%، وهو أعلى بكثير من معدل 15% في العام الذي سبقة (2010)، ومن حالة عدم النمو التي سبقت ذلك (أقل من 1% عام 2009). ويعزو البنك الدولي هذا الانتعاش في الاقتصاد الغزي إلى مجموعة من العوامل، أهمها طفرة الإنشاءات الممولة بشكل كبير من المعونات والمساعدات الخارجية، ضمن جهود الإعمار التي أعقبت الدمار الذي أصاب قطاع غزة في السنوات الماضية، كما يعزو ذلك أيضا إلى رفع أو تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول بعض المواد الخام وبعض مواد البناء إلى القطاع، وكذلك زيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر. ولكن الأهم من ذلك أن معدلات النمو "تبدو" مرتفعة بشكل ملحوظ خلال العام الماضي والعام الذي سبقه لأنها مبنية على قاعدة متدنية نتيجة تدهور أداء الاقتصاد الغزي خلال الفترة 2006– 2009 بسبب العدوان الإسرائيلي والحصار المستمر على القطاع والانقسام الذي انعكس سلبا على الاقتصاد في قطاع غزة.

لا يعني ذلك أن مستوى المعيشة في قطاع غزة أصبح قريبا من مستوى الدول المتقدمة، بل إنه وصل بالكاد إلى نصف مستوى المعيشة في الضفة الغربية (بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 حوالي 1,072 دولار في قطاع غزة مقابل 1,981 دولار في الضفة الغربية). وفي الواقع، إذا قارنا مستوى المعيشة في الوقت الحاضر بما كان الأمر عليه قبل سنوات، نلاحظ أن نصيب الفرد في قطاع غزة حاليا أقل بحوالي 20 في المائة مما كان عليه عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، حين بلغ 1,326 دولار. ونتيجة لذلك، انخفضت مساهمة قطاع غزة في النشاط الاقتصادي من حوالي 37% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى حوالي 25% خلال السنوات الأخيرة. وبالتالي فإن ما حدث في قطاع غزة لا يعدو انتعاشاً محدوداً، ولم يكن كافيا للعودة بالأمور إلى ما كانت عليه في السابق.

من ناحية أخرى، لم يصاحب الانتعاش الحالي في قطاع غزة، كما لم يصاحب الانتعاش السابق في الضفة الغربية، تراجع ملحوظ في معدلات البطالة التي ظلت تمثل حوالي ربع قوة العمل الفلسطينية، أو انخفاض في حجم العجز التجاري أو زيادة في الصادرات، وهو ما دفع البنك الدولي في تقريره المقدم إلى اجتماع الدول المانحة في بروكسيل قبل حوالي عشرة أيام إلى التشكيك باستدامة هذا الانتعاش أو النمو، والتحذير من أن الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها السلطة الوطنية سوف تعرض المكاسب التي حققتها السلطة في بناء المؤسسات مؤخراً، ما لم تستمر مساعدات المانحين وما لم تخفف إسرائيل من قيودها على الحركة التجارية وتسمح للفلسطينيين بالوصول إلى مواردهم، وبالذات الأرض والمياه.

لم يأت تقرير البنك الدولي بأي جديد. فالركود في الضفة الغربية والانتعاش في قطاع غزة كلاهما ناجم بشكل أساسي عن عوامل خارجية ليست تحت سيطرة الفلسطينيين، وترتبط أساسا بالاحتلال الإسرائيلي. ولا تختلف التوصيات التي قدّمها البنك الدولي في تقريره الأخير عن التوصيات التي قدّمها في تقارير سابقة، والتي تطالب فيها مجتمع المانحين بدعم السلطة الوطنية، وتطالب إسرائيل بتخفيف القيود التي تفرضها على حركة البضائع والسلع، وتطالب السلطة الوطنية بتحسين البيئة الاستثمارية ومنح القطاع الخاص دورا رئيسيا في قيادة عملية التنمية، وهي أمور جيدة ولكنها تبدو وكأنها تحمل مسؤولية التدهور في الأوضاع الاقتصادية بالتساوي بين الدول المانحة والسلطة الوطنية وإسرائيل، وتتجاهل المطلب الرئيسي الذي يعالج المشاكل من أساسها، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. يعلم البنك الدولي، كما تعلم بقية المؤسسات الدولية أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحدث في ظل الاحتلال، ولكن تقاريرهم جميعها لا تشير إلى ذلك بصراحة ووضوح، وتكتفي بتوصيات تهدف في الواقع إلى عدم تدهور الأوضاع فقط بدلا من تنمية الاقتصاد الفلسطيني.